غنى العثمانيين

لا يعقل ان تكون المملكة العثمانية على هذه السعة والاعتدال وفيها من الانهار والحراج والمعادن ما فيها ومن ذكاء سكانها وزكاء تربتها العجب العجاب وتصبح في هذه الدركة من الفقر والانحطاط .

لا يعقل ان تكون بلاد هذه السلطنة التي ضمت الى صدرها كثيراً من ممالك الاقدمين كالفينيقيين والغسانيين واللخميين والحثيين والحميريين والصفويين والنبطيين والبابليين والاشوريين والمقدونيين واليونانيين والفراعنة وتكون مساحة ولاياتها الثلاثين خمسة اضعاف المانيا ولا يكون فيها من السكان سوى نحو ثلاثين مليوناً على حين يبلغ سكان المانيا زهاء خمس وستين .

لا يعقل ان بلاداً فيها من الانهار العظيمة مثل سيحان وجيحان ودجلة والفرات وقزل ايرمق واردار وغيرها من الانهار ان تمحل ولا تخصب مع ان الخالق خصها بتربة ممرعة فيعطي مد الحنطة في بعض جهاتها مئة مد ثم نرى الفقر المدقع في وجوه اهلها .

لا يعقل ان بلاداً لها عشرات من المواني على شواطئ البحر الابيض والبحر الاسود والبحر الاحمر وبحر الادرياتيك والمحيط الهندي وهي متاخمة لممالك البلقان واوربا من جهة ولبلاد السودان وصحراء افريقية وشماليها من جهة وروسيا وايران من اخرى ثم لا تستطيع ان تبعث بغلاتها الى البلاد الخارجية تتناول منها ثمنها نقداً لسد العجز المحسوس بين وارداتها وصادراتها .

ولكن من نظر في الامر نظر متدبر وعرف ان حكومة الاستبداد تحرق الاخضر واليابس وتخرب العامر والغامر وان الجهل مبيد الامم برمتها دع عنك عمرانها لا يستغرب ما قدر لهذه السلطنة بل يعجب كيف ابقى الاستبداد فيها عقولاً تفكر وايدي تعمل ونفوساً تشعر بالتأخر .

كان هم الحكومة المطلقة في هذه السلطنة ان تحتال لسلب النعمة الباقية من يد الاهلين فكانت تشاركهم في اموالهم على غير رضاهم وهي لا تحميهم في انفسهم واموالهم ولا في مراتبهم وصحتهم وكيف تهتم لاسعادهم وهم عبيدها اذا طلبوا ان تخفف عنهم العذاب قاتلتهم وان ارادوها ان تحاسنهم خاشنتهم . وكيف يطلب

من الخلق ما يطلب من العالم وهل يتحقق امر الا بما عنده وهل الحكومات الا افراد مجتمعون .

لسنا في صدد بيان مساوىء العهود البائدة بل نريد الالمام بغنانا وذكر شيء من مستقبلنا . وعلينا في دور هذه الحكومة النيابية السعيدة مناط نهضتنا وهمتنا ان عملت وعملنا حسنت بلادنا في عشر سنين في جملة البلاد الراقية والا فنحن دستوريون بالاسم لا نستثمر من قوانيننا الجديدة وحريات مجالسنا المشيدة فائدة يعم نفعها .

نحن نطالب الدولة اليوم ان تؤسس لنا من المرافق العامة ما لا طاقة للافراد ان يقوموا بعمل مثل انشاء السكك الحديدية حتى نربط الاستانة باقصى بلاد العرب ونصل وان بالمعمورة وطرابزون بالقدس وبغداد بالقاهرة ودمشق بطرابلس الغرب فتصبح ولايات الروم ايلي والاناضول وبلاد العرب متصلة كالحلقة الواحدة بشرايين من حديد ويتيسر لفلاح ملاطية وهكاري في الديار الكردية ان يبيع غلاته وثمراته من اهل طنطا والاسكندرية في الديار المصرية فلا تباع الغلة الجيدة بعشرين بارة كما في بعض بلاد الاناضول وتباع في دمشق بثلاثين وتباع بخمسة وستين في القاهرة .

نطالب الدولة ان تنشئ السدود وتجفف المستنقعات حتى يتسنى بكل شبر من الارض يمكن زرعه وتحسينه . ولا تعطش البلاد الغامرة كلما قلت المياه ربما كل بضع سنين عطشاً وسبب الماء فيه . وان تصلح سقياها فلا يذهب ماء الفرات ودجلة بل مياه كثير من الانهار والخلجان بلا فائدة وترى سواحلها البلاد قاحلة تنتظر ماء الامطار لتروى وما هي بممطرة معظم السنة . وبذلك تعود صحة السكان النازلين بالقرب من الماء الآسن وتقل الحميات والامراض الوافدة فيهم فيزيدون ويتضاعفون فتزيد البلاد بهم قوة .

كانت الاوبئة والطواعين تنتاب البلاد العثمانية قبل ان يعرف الاهالي والحكومة معنى الحجر الصحي فتبيد من سكانها مئات الالوف ولو ذكرت تواريخ المتأخرين ما انتاب البلاد كلها من الويلات فقط في المائتي سنة الاخيرة لرأيت العجب من قلة النفوس في بعض الولايات فهي لا تكاد تصدق . ولكن الزلازل والاوبئة والحريق والغارات معا لم تبلغ من تدميرها السكان والتكثير بفناء جرثومتها ما احدثه وبقي ما تنقصه وتعويض ما خسرته لو كان في البلاد من يهتم لتعديل ذلك .

مثال ذلك مدينتا بيروت ودمشق فانهما ما دخل اليهما ماء نهر الكلب وعين

الفيجة في انابيب لتقي الماء من الجراثيم الضارة فتلك الامراض فيها محسومة حتى ان الهواء الاصفر انتاب سورية مرتين في العهد الاخير ولم يعرج على بيروت مع انتشاره كثيراً في صيدا وطرابلس المجاورتين لها وكذلك في دمشق منذ اخذ بعض اهلها يشربون من ماء الفيجة الطاهر فلو تيسر لسائر مدن سورية مثلاً ما تيسر لنا من الماء النقي كالقدس وعكا ونابلس وطرابلس وصيدا واللاذقية وحمص وحماة وحلب وغيرها من الامصار لما جاء على سورية ربع قرن الا وسكانها ضعف ما هم الآن .

هذا في ابسط الاشياء واقربها تناولاً فما الحال لو تشعبت خطوطها الحديدية عريضة كانت او ضيقة بحيث لا تخلو قرية فيها خمسة آلاف نسمة من الارتباط مباشرة مع امهات المدن كقاميا وراشيا وقطنا ودومة والنبك والقنيطرة وصلخد وعاهرة والسويداء والصمرانية وسلمية وبصر الحرير وعجلون والسلط والكرك كل هذه القصبات مراكز اقضية مهمة لا اتصال لاكثرها مع حاضرة الولاية الا على ظهور الدواب والبغال والجمال فلو اتصلت بدمشق مثلاً كما اتصلت الزبداني والبقاع وبعلبك وحمص وحماة وحوران وشمسكين ودرعا اذاً لتوفر عمرانها وغزر سكانها واغتنت ارضها بغلاتها وثمراتها وسهل على البعيد ان يقتني اراضي لا يصل اليها على المطايا الا في ايام طويلة فيصلها مع القطار في ساعات .

ومثل ذلك قل عن ولايتي حلب وبيروت ومتصرفيتي القدس وجبل لبنان بل قله عن ولايات طرابلس الغرب واليمن والحجاز والبصرة وبغداد والموصل وديار بكر ومعمورة العزيز وبتليس وقسطموني ووان وارضروم وطرابزون وسيواس وقونية وانقره واطنه وجزائر البحر الابيض وآيدين وخداوندكار والاستانة وادرنة وسلانيك ومناستر ويانيا وقوصوة واشقودرة ومتصرفيات بنغازي والزور وبيغا وجتالجه وازميد .

ليس عند الدولة اليوم من الخطوط الحديدية ما يكفي لخمس ولايات فقط وقدروا عدد ما لديها منها بنحو سبعة آلاف كيلو متر تدفع على اكثرها ضمانات كيلومترية كل سنة لا تقل عن ستمائة الف ليرة ولو كان رجالنا في العهد الماضي على شيء من الفهم والعقل لما فادوا بمصلحة امتهم لقاء منفعة ذاتية تافهة الى هذا الحد ولكانوا انشأوا معظم تلك الخطوط بايدي شركات عثمانية تستلف من اوربا ما يقتضي لها من المال بفائدة معتدلة تسدده من مداخيل الخطوط التي تحدثها كما لم يتيسر للحكومة

العثمانية انشاء خط حديدي من دمشق الى المدينة وهو لا يقل عن الف ومئتي كيلومتر في واد غير ذي زرع لا يصعب عليها اذا ارادت ان تنشئ خطاً حديدياً مثلاً من دمشق الى بغداد والمسافة بينهما ثمانمائة كيلومتر ومن دمشق الى الاستانة والمسافة الف ومئة كيلومتر تمر باقاليم كلها عامرة بطبيعتها مشهورة بخصبها وجودة تربتها .

ولكن البلاد حتى اليوم لم تبرح كمن خرج من تحت الردم لا يكاد يفيق لكثرة ما لقيه من مصائب الادوار السالفة والحكومة على سعي القائمين بشؤونها في العاصمة لم تستطع حتى الساعة ان تدير ميزانيتها على ما ينبغي والعجز لم يزل يربو على اربعة ملايين ليرة كل سنة فقد بلغت نفقات الحكومة هذا العام ٢٩،٩٢٩،٥٢١ ليرة عثمانية وواردتها ٢٤،٥٨٧،٣١٧ ليرة على ما ادخل عليها من تعديل رواتب الموظفين وغير ذلك من انواع الاقتصاد وكان يرجى ان تزيد الاعشار هذه السنة زيادة محمودة لان معظم ارباب النفوذ والغنى لم يعتادوا ان يؤدوا للخزانة في السنين الغابرة اكثر من خمس وارداتهم في الاغلب بل بعضهم ما كانوا يدفعون عشر العشر دع عنك سائر التكاليف .

وآخر احصاء رأيناه في زيادة اعشار هذه السنة انها زادت في السلطنة عن السنة الماضية مائة وخمسين الف ليرة مع ان اعشار ولاية سورية وحدها زادت ثلاثة واربعين الف ليرة ولو عنيت حكومة هذه الولاية بشؤونها حق العناية لما قلت الزيادة عن مئة الف ليرة من الاقضية والالوية التي تدفع الاعشار بدلاً فضلاً عن لواء حوران الذي يدفع عشراً مقطوعاً بلغ هذه السنة تسعين الف كيلة من الحنطة ولو استوفت من اهله الاعشار بحسب ما يجب عليهم اداؤه لاخذت هذا القدر المأخوذ من قضاء واحد فما بالك بسائر الاقضية على ان بعض الولايات كحلب مثلاً اصيبت هذه السنة بنقص غلاتها وثمراتها بالجراد الذي انتشر في ارجائها ولكن حال سائر الولايات ليس كذلك .

ولا علة لهذا الا ان موظفي المالية والادارة ضعاف في معظم الولايات والاهلون اكثر منهم جربذة واحتيالاً فتمكنوا كما كانوا في العهد السالف من التزام الاعشار بالاثمان البخسة ويفكر ناظر ماليتنا اليوم في تخفيض العشر من اثني عشر ونصف في المئة الى عشرة فقط ليبقى للفلاح بقية صالحة من وارداته يعمر بها ارضه ويكسو اهله ويرمم اصطبله وداره ويستكثر من الماشية لان الحكومة تستوفي الآن من الفلاح جميع ما يملك كل سبع سنين . كما يفكر في زيادة رسوم الكمارك اربعة في المئة

فتصير خمسة عشر في المئة بدلاً من احد عشر فاذا حسبنا قيمة ما تتقاضاه الدولة من الكمارك سنوياً ٣٤٨٦٨٤٨٦٦ ليرة عثمانية كما هو المقدر في الميزانية الاخيرة والكمرك بعد عشرة في المئة لا تقل الزيادة عن مليون ونصف ليرة يسد بها جانب مهم من عجز الميزانية من قابل . ولا شك ان ضرائب الاملاك ستزيد ايضاً لانها قليلة بالنسبة ولا سيما على ارباب السعة الذين كانت الحكومة السالفة تتسامح معهم بأكل حقوقها عن قصد والمأمول ان يزيد كل شيء على تلك النسبة من مثل بدلات العسكرية التي ستتقاضاها الحكومة من غير المسلمين في السلطنة .

هذا ومن امثل الاعمال تخفيف الاعشار في السلطنة او الغاؤها ان امكن والاستعاضة عنها بضرائب على الاراضي بحسب موقعها وخصبها والزيادة في الكمارك وربما لا يخلو هذا التضييق من زيادة قليلة في ثروة البلاد ويرغب السكان بعض الشيء عن البضائع الاجنبية ويستعملون ما امكن من مصنوعات بلادهم فاذا لم يقل الوارد من السلع الاجنبية فلا اقل من وقوفه عند هذا الحد . ويقدرون قيمة صادراتنا بنحو اثنين وعشرين مليون ليرة عثمانية وورداتنا بنحو ثلاثة وثلاثين مليوناً اي ان البلاد الاجنبية واوربا خاصة تأخذ منا كل سنة عشرة ملايين نخسرها من مجموع ثروتنا واذا اضفنا اليها قيمة ما تدفعه الحكومة العثمانية ربا ديونها وهو لا يقل عن تسعة ملايين ليرة لان ما عليها من الديون يبلغ نحو مئة مليون من الليرات فتكون السلطنة العثمانية قد خسرت نحو عشرين مليون ليرة كل سنة على اقل تعديل .

والطريقة الاقتصادية لسد هذا العجز في الميزانية هي الوقوف في النفقات عند حد معين والسعي في استثمار الأسهل فالأسهل من خيرات البلاد بحيث لا تتكلف الدولة الانفاق على مشروع الا اذا كانت الارباح فيه تزيد على الخسارة منذ اول سنة كاصلاح ري العراق مثلاً لانه يحتاج الى عشرة ملايين ليرة مثلاً تأتي الدولة والاهالي بمليوني ليرة على الاقل تأخذ منها الحكومة لا اقل من مليون ليرة فاصلاح ري العراق بالاستدانة من اوربا ربح ظاهر لا محالة ولا سيما اذا تقدمه انشاء خط حديدي من بغداد الى دمشق كما هو رأي السير وليكوكس المهندس الانكليزي المشهور .

واذا عنيت نظارة الغابات باستثمار غابات السلطنة على الأصول المتبعة في اوربا وصانتها من فأس الاهلين وانياب مواشيهم تزيد ثروة المملكة زيادة محمودة تؤثر في المجموع ولا نتناول ما يلزمنا من الاخشاب من النمسا او رومانيا مثلاً بل نبتاعه من